

الثانية، بدأ شارون بالبحث عن قيادة جديدة في المناطق المحتلة تخلف القيادة الفلسطينية التي برزت في عهد حكم المعراخ، موجهاً أنظاره نحو الريف الفلسطيني، من جهة، ونحو عزل رؤساء البلديات المنتخبين واقامة الادارة المدنية، من جهة اخرى. ومن ابرز التجمعات التي انشأها شارون «روابط القرى».*

المرحلة الثانية: هي استمرار للمرحلة التي سبقتها، لكن باختلاف نوعية الشخصيات التي أجريت اللقاءات معها، وهذا نتيجة مباشرة للنتائج التي أفرزتها الانتفاضة وتعاظم نجاحات م.ت.ف. على الساحة الدولية.

وعلى ارضية هذا الواقع، بدأت السلطات الاسرائيلية بسلسلة لقاءات مع رموز فلسطينية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة معروفة تماماً بولائها وتأييدها القوي لـ م.ت.ف. وذلك خلافاً لما سبقها من لقاءات، حيث كانت تجرى جميعها بين رجال السلطة الاسرائيلية وشخصيات فلسطينية محلية معروفة بولائها للاردن، او تلك التي كان يطلق عليها الاسرائيليون صفة الشخصيات «المعتدلة» (عل همشمار، ٢٨/٧/١٩٨٩).

ومع تجذر الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، واتساعها، وتحولها من حالة وليدة الى نمط من انماط الكفاح السياسي والحرري ضد الاحتلال الاسرائيلي والاصرار على تصفيته، من جهة، وفشل اجراءات السلطة الاسرائيلية، على غير صعيد، في قمعها، من جهة اخرى، بدأ وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بسلسلة لقاءات مع شخصيات فلسطينية محلية، محسوبة على التيار المركزي في «فتح»، عبر توجيه الدعوات اليها من جانب رؤساء الادارة المدنية والحكام العسكريين، في مقدمهم منسق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة، اللواء شموئيل غورن (هارتس، ٢٥/٧/١٩٨٩).

وفي هذا المجال، قال رابين انه، خلال العام الماضي، التقى بمواطنين عرب من سكان المناطق المحتلة اكثر تطرفاً من المحامي جميل الطريفي، من امثال اعضاء من «حماس»، عاملين، في الاساس، في قطاع غزة. ووضح رابين انه طالما يدور الحديث حول لقاءات بسكان المناطق المحتلة، فالامر يبقى في اطار المبادرة السياسية الاسرائيلية، لأن الغاية منها العثور على «طرف» للمسار السياسي بين صفوف السكان المحليين (يديعوت احرونوت، ٣٠/٧/١٩٨٩).

وقد نوهت اوساط سياسية، رفيعة المستوى، في القدس، تعقياً على هذا المسار، بأن استعداد السكان المحليين للقاء بمسؤولين اسرائيليين يفتد ادعاءات رجال الليكود بأن اتصالات وحوارات الولايات المتحدة مع رجال م.ت.ف. تعرقل امكانية اجراء الحوار بين اسرائيل وسكان المناطق المحتلة (هارتس، ٢٥/٧/١٩٨٩).

ومع اشتداد الانتفاضة والطريق المسدود الذي وصلت اليه المبادرة الاسرائيلية للشروع في تنفيذ مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة، أجريت، في الآونة الاخيرة، سلسلة من اللقاءات بين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس (ليكود)، وبين شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، بينها مؤيدون بارزون لـ م.ت.ف. وقال ارنس، انه اكتشف، خلال محادثاته مع حوال عشر شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة، ان تلك الشخصيات تخشى رد فعل م.ت.ف. وانه من غير الممكن اجراء انتخابات حرة في ظل تلك الاجواء (المصدر نفسه، ١٨/٧/١٩٨٩). واذاف ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان «الفلسطينيين الذين التقاهم، مؤخراً، ابلغوا اليه ان اي فلسطيني سيشع نفسه دون موافقة مسبقة من م.ت.ف. سوف يقتل... كذلك توجد سلطة للترهيب في مدن [الضفة الفلسطينية] وغزة، حيث تقوم بقتل وبحرق سيارات كل من لا يوافق على مواقف المنظمة...» (معاريف، ١٨/٧/١٩٨٩). وقال ارنس، انه وجد اصفاء جيداً لدى الفلسطينيين، لكن ليس موافقة على الآراء والتقييمات التي طرحها؛ وأن هذه اللقاءات قد أجريت بعلم وموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية لدراسة مدى استعداد سكان المناطق المحتلة لقبول المبادرة السياسية الاسرائيلية وبدء

* شؤون فلسطينية، العدد ١٢٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، نقلاً عن معاريف، ٢٧/٩/١٩٨١.